

## الفصل الخامس

### الاهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الأول : الأهداف القومية : المفهوم العام

المبحث الثاني : الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الثالث : المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الرابع : الكيفية التي تصاغ بها أهداف السياسة الخارجية

obeikandi.com

## الفصل الخامس

### الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

#### المبحث الأول

#### الأهداف القومية : المفهوم العام

إن محاولة تفهم الأسلوب الذي تعامل به الدول مع بعضها ، يقتضى منا أن نترك شيئين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة :-

- ١ - الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .
- ٢ - مدى القوة التي في متناولها لإخراج تلك الأهداف من الخير النظرى المجرى إلى الواقع المادى ، أو بمعنى آخر ، التعرف على مدى تناسب بين عامل الأهداف والامكانيات ، ذلك أنه بمقدار هذا تناسب تحدد مقدرة الدولة على تحقيق الأهداف الخارجية التي تقرها لنفسها .

وعلى الرغم من أن الأمر يبدو في ظاهره سهلا ، إلا أنه في حقيقته عكس ذلك فمحاولة التوصل إلى مضمون محدد لأهداف الدول الخارجية ، كثيرا ما يوقع دارس العلاقات الدولية في تناقضات أو قد يجعله يصل إلى استنتاجات تفتقر إلى الدقة والموضوعية ، فالأهداف ترتبط بالنوايا والذوايق التي تستر الدول عليها ولا تفصح عنها ، مما يجعل من تتبعها وتحديدتها أمرا صعبا يخضع للاجتهاد أكثر مما يبنى على الحقائق المؤكدة والثابتة .

وتبدو تلك الصعوبة بشكل خاص إذا ما علمنا أن هناك باستمرار فارقا بين ما تملكه الدول من أهداف وبين ما تعتقده منها في الواقع ، أو بين ما يقال وبين ما تهدف تصرفات الدول إلى إنجازه فعلا . ويقدم التاريخ لنا أمثلة كثيرة تبرز هذا التناقض بين ما تدعيه الدول ومحاول أن تفضل به الآخرين وبين ما يتم عنه سلوكها الحقيقى .

فادعاءات الامبراطورية الرومانية تركزت معظمها على الهدف الخاص بالسلام حتى لقد أصبح هناك ما يعرف بالسلام أو القانون الروماني (Pax Romana) ، ولكن الرومان في مجتهم عن ذلك السلام المزعوم (الذى كان لمدلوله الخاص في أذهانهم) كانوا دائماً في حالة حرب ، ومن الأقوال المأثورة عنهم أنه اذا أردت السلام ، فلا بد أن تكون مستعداً للحرب ، ومن الحقائق التي تذكر في هذا الشأن ، أن النظام الاقتصادي والاجتماعي للامبراطورية الرومانية لم يكن يستطيع الصمود والاستمرار بدون الحرب .

وينطبق المثال السابق بصورة أو أخرى على ألمانيا النازية التي أعلنت هي الأخرى أنها تريد سلاماً ألمانيا يظلل العالم لألف سنة قادمة ، بينما كانت تحشد كل قواها ومواردها استعداداً للحرب ، وهو ما يكشف مرة أخرى عن التناقض بين أقوال الدول وأفعالها .

#### تعريف الأهداف القومية (National Goals) :

قبل أن نتناول مناقشة الأنواع المختلفة للأهداف القومية ، يجدر بنا أن نحدد ما نقصده بالمهدف القومي ، فالمهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري للبحث إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادي .

والأهداف ليست عملية مجردة ، كما لا يمكن أن تنشأ في فراغ ، وإنما تتحدد بمقتضى مؤثرات وظروف توضح الاطار العام للمهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه .

والأهداف التي يهتما مناقشتها في هذا الخصوص ليست أهداف السياسات الداخلية للدول ، وإنما الأهداف الخارجية التي تتعلق بالحدود الجغرافية للدولة لتؤثر في غيرها من الشعوب والدول الأخرى . ففى العلاقات الدولية لا يعيننا اذا كانت احدى الدول تخطط لسياسات الاسكان أو الرعاية الاجتماعية أو الاصلاح النقدي على نحو أو آخر ، فهذه كلها أمور لا تخص سوى تلك الدولة وحدها

ولكن عندما تسمى هذه الدولة إلى زيادة مخزونها من الأسلحة ، أو الدخول في علاقات تحالف مع غيرها من الدول ، فحينئذ يصبح لمثل هذه السياسات دلالات تهمنا كمدارسين للعلاقات الدولية .

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الأهداف القومية التي سنغنى بتحليلها تشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية : -

(أ) أن يكون الهدف موضع اهتمام ومشاركة من جانب الجزء الأكبر من مواطني الدولة ، لأنه بدون ذلك لا يكون الهدف قومياً بالمعنى الذي نقصده .

(ب) وأن تكون الحكومة القومية مسئولة عن تبنى هذا الهدف وتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيقه .

(ج) وأن يكون الهدف موجهاً إلى الدول الخارجية بقصد إحداث أثر سياسى محدد .

وعلى الرغم من أن الدول تسمى إلى تحقيق العديد من الأهداف ، إلا أن دعاة الممارسة الواقعية في العلاقات الدولية يضغطون هذه الأهداف كلها في هدف واحد ، وهو في رأيهم السعى إلى زيادة قوة الدولة ، ويقولون أن القوة تمثل الهدف العاجل لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أهدافها النهائية .

ولكن إذا أخذنا هذا الادعاء لمقاييس التحليل العلمي ، أو حتى لمقاييس الواقع ، فس نجد أنه لا يتخلو من السطحية على النحو الذي أشرنا إليه في موضع سابق . فزيادة قوة الدولة وتقودها تلبو بالطبع من أكثر الأهداف أهمية في علاقات الدول المتبادلة ، غير أنها ليست الهدف الوحيد ، كما أنها ليست باستمرار الهدف الرئيسي في السياسات الخارجية لكل الدول . فأهداف السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى ، وإذا كان علينا أن نضمم الكيفية التي تم بها المعاملات بين الدول ، فعلينا ألا نركز فقط على الأهداف التي تكون موضع مشاركة بينها ، بل نحاول كذلك أن نستوعب الاختلاف في اتجاهات تلك

الدول وفي أمانها ورغباتها ، حتى نصل في النهاية إلى نوع من التحليل المتوازن لدوافع السلوك الدولي وأسبابه .

## المبحث الثاني

### الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

عموما يمكننا أن نلخص أهم الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول على النحو التالي : -

#### ١ - حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي :

هناك اتفاق بين أستاذة العلاقات الدولية على أن الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول - أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية ، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها - هو الحفاظ على وجودها Self-Preservation ، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الأخرى.(١)

وربما كان هذا الاعتبار بالذات، وهو حرص الدول على تدعيم أمنها القومي تحت أى ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من إمكانات وتضحيات ، يفسر لنا جانبا هاما من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها، فهي قد تخوض هذه الحروب وهي كارهة اذا ما شعرت أن بقاءها وكيانها القومي قد أصبح موضع تهديد .

ويدخل في صميم الهدف الخاص بدعم الأمن القومي للدولة، المحافظة على كيانها الإقليمي (Territorial Integrity) ، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى بالغا ما بلغت الضغوط التي تتعرض لها ، والا انهار هذا الكيان الإقليمي مما قد ينتهي في بعض الأحوال بالاضمحلال التام للدولة ، وتقسيمها بين عدد من القوى الطامعة ، أو قد يؤدي ذلك إلى انكماش حجم اقليمها ونشيت سكانها وسلبها جانبا هاما من إمكاناتها ومواردها ، وهي عوامل تضعف كلها

من قدرتها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الاقليمي الخاص أو في المجتمع الدولي ككل . ( ٢ )

ويرتبط بهذا الهدف من ناحية أخرى السعى إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي ، وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها إذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب هذه الدولة . ( ٣ )

والوسائل التي تتبعها الدول لدعم أمنها القومي وحماية سيادتها الإقليمية كثيرة ومنها : الدخول في علاقات تحالف مع بعضها ان لم تكن قادرة بقواها وامكانياتها الذاتية على تدبير الحماية الضرورية لأمنها القومي ، أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من أية مصادر خارجية حتى وان لم يتبع ذلك الارتباط رسميا باطار تحالف أو تكتل دولي معين ، أو توقيع ميثاق عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى اذا ما كان لهذا الميثاق فائدة خاصة في تعزيز المقدرة على حماية الأمن القومي ، أو اتباع سياسة محايدة تقوم على تخفيف العداوات التي قد تعرض لها الدولة في حالة انحيازها إلى تكتل دولي معين أو ارتباطها بمحور قوى بالذات . الخ .

#### ٢ - تنمية مقدرات الدولة من القوة :

ثم يبقى الهدف الآخر الحاصل بسعى الدول . أو الكثرة الغالبة منها على الأمل ، إلى تنمية مقدراتها وامكانياتها من القوة القومية حتى وان تم ذلك على حساب غيرها من الدول . وقد كانت هذه الحقيقة دائما ببعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها حقيقة أساسية كامنة في الطبيعة الانسانية ذاتها ، فهذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع وتقاتل ضد بعضها البعض . ( ٤ )

وهذا الاعتقاد قد يرد عليه بعض التحفظات من جانبنا . فنحن لا نستطيع التسليم بأن هذا الدافع وحده هو الذي يوجه سلوك الدول في كل الأحوال وعلى مر التاريخ ، ولكننا نعتقد في أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة

في كل ما يتعلق بمقها في تحرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجي، ومن هنا فانه يلزم كل دولة الاحتفاظ بمد أدنى من القوة التي تمكنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط والتحديات التي قد يتعرض لها هذا الكيان من الخارج .

على أن ما ذكرناه لا ينفي أن هناك دولا بلحاظ إلى وسيلة القوة لدعم رفايتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث في الماضي ، أي أن القوة استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى . وسنعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل حين نتكلم عن الاستعمار في موضع لاحق من هذه الدراسة .

بقيت نقطة أخيرة وهي أن الدول تحتل مواقع مختلفة من الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لامكانيات الدول من القوة يحدد بشكل هام سلوكها الخارجي ، لأن ادراك الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذي يجعلها تقرر أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو أو ذاك ، وترتيبها في إطار محدد من الأولويات يتفق على قدر الامكان مع ما تسمح به مواردها من القوة . (٥)

### ٣ - زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة :

أما عن الثراء الاقتصادي أو المادي فهو يشكل أيضا هدفا هاما من أهداف السياسات الخارجية للدول . وبصفة أساسية ، فإن كل دولة تبحث عن رقعة اتليمية كافية لايواء شعبها ، وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي اللائق . وليس هناك خلاف في أن الوجود القومي لدولة من الدول يتطلب توافر حد أدنى من الثروة الوطنية ، وان كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى ، وتجعل من البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية ، ويبدو هنا واضحا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدر استثماراتها الخارجية ببللين الدولارات ، كما أن اليابان وألمانيا الغربية تنتهجان سياسات خارجية تعكس هذا الهدف الاقتصادي بوضوح (٦)

و كثيرا ما ينظر إلى الرأى المادى على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع العالمى . ومن الأمور الشائعة أن تتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات المعيشة والدخول في العالم ، وهى حقيقة ترضى الكبرياء القومى لهذه الدول ، ويصدق ذلك على الدول الرأسمالية والدول الشيوعية على حد سواء . فالولايات المتحدة لا تكف عن ترديد أنها صاحبة أكبر دخل قومى في العالم ، وكذلك يجد الاتحاد السوفيتى في زيادة دخله القومى ، وفي الارتقاء بمستوى حياته ، مجالا لدعوات مشابهة بالنسبة للنظام الاتصالى والاجتماعى الذى يعتنقه .

ويرتبط باللعنى السابق ، أنه بعض الدول تتخذ من ثرائها المادى مبررا للنظر إلى غيرها من الدول التى لم تحقق مستوى عاليا من التنمية الاقتصادية ، على أنها ما تزال متخلفة اجتماعيا وتكنولوجيا عنها كدولة متقدمة ، وقد تعمل على توظيف هذا التصور دعائيا واستغلا في استراتيجيتها الخالجية بشكل أو آخر .

على أن الحقيقة التى يجب أن تكون واضحة في أذهانتنا ، هى أن هدفى القوة والرأى الاقتصادى يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير . فثروة الدول ممثلة في زيادة دخلها ونتاجها القومى يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية ، فاللوة التى تتجح في خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة وقت الضرورة إلى الانتاج الحربى ، ولذلك فانه يكون من الصعب في كثير من الأحيان أن تقرر ما اذا كان المدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثرائها لو تحولها أو الحصول على الاثني معا ، فكما أن الرأى ينخدم كركيزة للقوة ، فان القوة تدعم من مقدرة الدولة على زيادة ثرائها . (٧)

غير أن بعض أساتذة العلاقات الدولية حاولوا أن يضعوا خطا فاصلا بين هذين الهدفين : أى هدف القوة والنفوذ وهدف الرأى ، وفي رأيهم أنه من الممكن التفرقة بينهما ، وهم يقولون ان هناك حالات تثبت ذلك وتوضحه ، فبريطانيا تخلت عن الكثير من الرأىات الدولية (وهى مظهر من مظاهر القوة) لكي توفر لشعبها مستوى أفضل من المعيشة بتخليصه من الضرائب التى تفرضها أعباء التسليح الباهظة ، كما أن ألمانيا النازية اختارت طريق القوة على حساب مستوى المعيشة الداخلى ، الخ (٨)

وهو هدف آخر من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول ، وضعت القومية دورا أساسيا في تحريك الدوافع التوسعية لتلك الدول ، ومن أمثلة ذلك الدور الذي قامت به القومية الفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكذلك القومية الألمانية التي تسببت في إشعال حريين عالميتين خلال الثلث الأول من القرن العشرين ، وما تقوم به اليوم الصهيونية العالمية المتمثلة في إسرائيل والتي تركز على ما يدعى بالقومية اليهودية ، وهي التي تدفع بهذه الدولة التي التوسع على حساب الدول العربية .

وهناك من يعللون هذه الدوافع التوسعية في إطار المؤثرات النفسية التي تحرك قادة الدول ، تماما كما يحدث في حالة الإنسان العادي ، نحو التفوق وإثبات الذات وتأكيد الكيان وهي الأمور التي تخضع على من تحركه شعورا بالزهو والقوة والعظمة والكبرياء (٩)

وفي الحقيقة أن تعدد الأسباب التي تخلق مثل هذه النزعات التوسعية لدى الدول ، أو لدى بعضها على الأقل ، يعتبر من الظواهر المستمرة في العلاقات الدولية ، حتى لقد حدا ذلك بعض المحللين إلى اعتبار الدافع إلى التوسع قانونا أساسيا من قوانين العلاقات الدولية ، ومن أبرز هؤلاء ، مارتن وايت أستاذ العلاقات الدولية المعروف فهو يقول ان الميل إلى التوسع جزء من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في هذا المجتمع السياسي الدولي ، فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول ، يخلق فيها نزعة التوسع الاقليمي وذلك ما لم توجد قوة مضادة ضاغطة تعمل على كبت تلك النزعة واحباطها .

ويقول وايت ان ميل الدولة إلى التوسع يستمر حتى يصل إلى مرحلة التوازن الذي هو في رأيه نتاج التفاعل الذي يحدث بين عاملين : التنظيم الداخلي والضغط الخارجي . والمقصود بالتنظيم الداخلي هو أن تكون الفعاليات التنظيمية والموارد المتاحة ، بمختلف عناصرها ، قادرة على انتاج ذلك الحجم الضروري من امكانيات القوة التي تكفي لأغراض التوسع الاقليمي ، أما الضغط الخارجي فهو قد يتمثل في وجود عوائق طبيعية تحول دون استمرار التوسع ، أو بسبب

وجود قوى دولية تقف في وجه ذلك التوسع كما حدث مع ألمانيا النازية (١٠)

٥ - الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج :

أيضا من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها دول كثيرة في سياساتها الخارجية ، الدفاع عن معتقداتها الأيديولوجية نظرا لما تمثله من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والاجتماعي ، وأيضا باتجاهاتها من الدول الأجنبية .

وأحيانا لا يقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة وحماتها من محاولات الغزو أو التخريب الموجهة ضدها من الخارج ، وإنما قد يتعداها إلى محاولة ترويج هذه الأيديولوجية ونشرها بكل الوسائل في الدول الأجنبية ، وذلك اعتمادا من الدولة التي تتبع هذا الأسلوب ان اتساع نطاق المشاركة الدولية للايديولوجية التي تحتتمها يختم مصالحها بصورة أفضل ، كما يخلق مجالاً أكبر من التعاطف والتجاوب النفسي مع سياساتها في الخارج (١١)

كما أنه في حالات معينة ، يولد الارتباط وثيقا للغاية بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي وبين ابقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها اذا ما كان لتلك الدول بالذات تأثيرات استراتيجية معينة على ظروفها واحتياجاتها الأمنية وربما كان المثال البارز لذلك ، وكما أوضحنا في تحليلنا للايديولوجية، حرص الاتحاد السوفيتي على الابقاء على منطقة شرق أوروبا - باعتبارها حزام أمن له - مرتبطة بأيديولوجيته ، وذلك توفيقا لرد الفعل الخطير الذي سينجم عن وجود أنظمة على حدوده تعتق تيارات من الفكر أو تهيمن عليها اتجاهات سياسية معادية له (١٢)

وقد يتخذ الهدف المتعلق بترويج بعض الدول لايديولوجيتها في الخارج عدة وسائل لتحقيقه ، ومنها الدعايات الموجهة للدول بالذات أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجا أيديولوجيا مماثلا ، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي مع تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ ، ومع الصين الشيوعية في عام ١٩٤٩ ، ومع كوبا في عام ١٩٦٠ ، ومع أنيوليا في ظل نظام منجستو الماركسي منذ عام ١٩٧٦ ، الخ كما قد يكون ذلك بمساعدة التنظيمات أو الحركات أو الأحزاب التي تأخذ بأيديولوجية

تلك الدولة ، ومثال ذلك ما يفعله الاتحاد السوفيتي مع الأحزاب الشيوعية في دول كثيرة من العالم .

## ٦ - الأهداف الثقافية :

بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد تكون للدولة أهداف ثقافية ، ومن المسلم به أن كل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه ، فهنا التراث الثقافي والحضارى يشكل كما سبق أن أشرنا أحد المقومات الهامة التي تستند إليها القومية في اثبات وجودها .

والوسائل التي تلجأ إليها الدول في حفظ هذا التراث الثقافي تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى ، وأولى هذه الوسائل هي حماية الدولة لاستقلالها ، فالغزو الخارجى قد ينتهى بنسخ ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التميز فيها ، ولنا أن نتصور مثلا ما كان سيتهى إليه الحال فيما لو انتصرت الفاشية في أوروبا فمن المحقق أنها كانت ستعمل على محو ثقافات الأمم المغلوبة على أمرها وتغييرها بما يتواءم والنمط الفاشى .

ومن الوسائل الأخرى المستخلمة في هذا الصدد فرض قيود على الهجرة إلى الدولة ، فهناك دول مثل كندا وأستراليا تستطيع أن تستوعب أعدادا بشرية هائلة تسهم في استغلال مواردها الطبيعية والمادية ، غير أن هذه الدول تضع قيودا مشددة على الهجرة إليها لحفظ تراثها الثقافي من الانقراض ، وأستراليا بوجه خاص تقصر الهجرة على الأجناس الأوروبية وذلك لتخوفها من أن يؤدي تغلغل العناصر الآسيوية إلى محو ثقافتها الأوروبية أو تغييرها بشكل تضيق معه معالمها . كذلك فإن قوانين الهجرة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ كانت قد صيغت بطريقة تؤكد أنه على قدر اختلاف ثقافات الأمم الأخرى عن الثقافة الأمريكية يكون نصيبها من النسب المخصصة للهجرة إلى أمريكا ، بمعنى أنه كلما زاد الاختلاف قلت النسبة المسموح بها ، وهكذا .

وتتبع هذه القيود التي تفرضها الدول على الهجرة إليها من خوفها من أنها لن تستطيع استيعاب الثقافات المهاجرة إليها ، وامتصاصها في كيانها الثقافي القومي إلى الحد الذي يخشى معه خطر تلك الثقافات الأجنبية عليها. (١٣)

بقيت ملاحظة عامة ، وهي أنه فيما يتصل بفكرة الأهداف الثقافية في علاقات الدول الخارجية ؛ فإن الدول تنقسم حيا إلى نوعين : -

(أ) دول تحاول أن تصون تراثها الثقافي وأن تحفظه من الاتسار بتأمينه ضد الغزو الثقافي الأجنبي .

(ب) دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها وأن تفرضها على الآخرين ، ومن أمثلة ذلك النوع الأخير ، الدول الاستعمارية التي دأبت على ترديد أن رسالتها الإنسانية هي تحضير مستعمراتها وادخالها إلى دائرة المدنية كما تحدها مقاييس تلك الدول الاستعمارية .

وإذا أطلقنا القول الكبرى في عالمنا المعاصر ، فنجد أنها تمارس نفس الاتجاه أيضا ، فالولايات المتحدة تعتد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وتفرد أسلوبها في الحياة (American Way of Life) ، كذلك فإن الاتحاد السوفيتي يعتد هو الآخر في تفوق نظامه الاشتراكي ويعمل على نشره والترويج له بكل إمكانياته .

نخلص من ذلك إلى القول بأن الأهداف الثقافية رغم أنها قد تبدو محدودة الأثر والأهمية في العلاقات الدولية ، إلا أن هذه الأهداف أحيانا ما تكون ذات وزن لا يستهان به في السياسات الخارجية لبعض الدول (١٤)

#### ٧ - السلام كهدف للسياسات الخارجية :

أما عن السلام كهدف قومي هام من أهداف السياسات الخارجية للدول . فيبدو أنه اكتسب أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر منه في أي وقت مضى . فقد كان للتأجج التخريبية التي تركتها الحربان العالميتان الأولى والثانية أثر كبير

في سعى معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب اتقانا لخطر التدمير وتوفيراً  
للامكانيات المادية والبشرية التي تستنزفها الحروب الحديثة . (١٥)

كذلك فقد ازدادت أهمية السلام كهدف لسياسات الدول بعد الثورة  
التكنولوجية الهائلة في مجال انتاج الأسلحة النووية وأسلحة الصواريخ مما جعل  
من الحرب أمراً فظيماً لا يمكن تخيله بالنظر إلى حجم الدمار والتلوث بالإشعاع  
الذري ومئات الملايين من البشر الذين سيلهبون ضحيتها فيما اذا نشبت .  
والحروب النووية ، كما يطلق عليها الآن ، هي حروب الانتحار المتبادل بين  
أطرافها ، وهو ما يبرز القارق الأساسي بين الحروب التقليدية والحروب النووية ،  
فالحروب التقليدية كانت تنتهي دائماً بظهور طرف متصّر وآخر مهزوم . أما  
الحرب النووية فهي حرب دمار شامل وفيها تلاشي الفروق التقليدية بين النصر  
والهزيمة . وربما يفسر هذا إلى حد كبير السبب وراء احجام الدول النووية  
عن اقحام نفسها في مواجهات مباشرة ضد بعضها حتى لا تكون تلك للمواجهات  
سيا في تفجير حروب نووية عامة . ومن هنا نستطيع أن نفهم الأسباب التي  
جعلت الاتحاد السوفيتي يتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة بسبب أزمة  
الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ ، أو بسبب حرب فيتنام في الستينات ، كما  
يفسر تفادي الولايات المتحدة مواجهة الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا سواء  
بسبب الموقف في بولندا والمجر في عام ١٩٥٦ ، أو بسبب الموقف في تشيكو  
سلوفاكيا في عام ١٩٦٨ (١٦)

وبالإضافة إلى هذه العوامل التي تجعل الدول تنشُد السلام ، نستطيع أن  
نضيف شيئاً آخر ، وهو أن أعباء التسليح تمتص جانباً لا يستهان به من مبرانيات  
الدول ودخلها القومي مما يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ،  
فإذا ما أمكن تحويل مخصصات التسليح لأغراض الانتاج المدني ، لاستطاعت  
الدول أن تحقق معدلات أسرع في التنمية ، ورفع مستوى المعيشة لشعبها .

غير أن من الملاحظات التي يجدر التنويه بها عند بحثنا لعلاقات السلم والحرب  
بين الدول : -

(أ) إن هناك حالات كان فيها السلام يمثل عائقا أمام بعض الدول في طريق تحقيق أهدافها الأخرى ، خاصة بالنسبة للدول التي تسمى إلى تغيير الأوضاع القائمة وما يرتبط بها من علاقات قوى معينة ، فهذا التغيير كان لابد وأن يتأجل بمقاومة الدول التي ستضلر من جرائه ، ومن هنا أتت تقديرات بعض الدول على أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة للتخلص من تلك المقاومة .

(ب) وأنه في حالات أخرى ، كان يبدو لبعض الدول أن التملر الذي يتبع عن التدخل في حرب ضد خصومها سيكون محلولا بالنسبة لها بينما يكون مائلا بالنسبة لمؤلاء الخصوم ، ومن ثم فإن عنصر المخاطرة مقارنا بالمزايا المتوقعة ، لم يمنحها من إثارة الحرب، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحروب المخطوة التي تفر في عالم اليوم (١٧)

وعلى ذلك يمكننا أن نقول أنه على الرغم من أن السلام يجتبر هدفا حيويا لكل الدول، إلا أنه ليس من المحتم أن يكون لهذا الهدف الأولوية دائما في أهداف السياسات الخارجية للدول .

بعض تقسيمات أخرى للأهداف القومية :

من واقع هذا التنوع في الأهداف القومية على النحو الذي رأيناه، حاول بعض أساتذة العلاقات الدولية تركيز تلك الأهداف في فئات محددة ومتشعبة، ومن ذلك ما فعله روبرت لوسجود حين قسم أهداف السياسات الخارجية إلى فئتين : -

(أ) فئة الأهداف التي تستخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول (Goals of National Self-Interest) ويلتخل ضمنها : الأمن ، والحفاظ على الوجود القومي ، ودعم وتنمية كل ما يلتخل في إطار المصالح الحيوية للدولة ، وخلق الأوضاع التي تمكن الدولة من أن تتلوم سياسة خارجية مستقلة ، ووسط التفوذ القومي، والتوسع القومي في مختلف مظاهره (سواء بزيادة القوة أو الثراء أو التفوذ) .

(ب) فئة الأهداف القومية ذات الرعة المثالية (Goals of National Idealism)  
ومن أمثلتها الرغبة في دعم السلام العالمى ، والتمكين لحكم القانون والعدالة  
الدولية ، والعمل من أجل الحرية والرفاهية الانسانية ، الخ .

ويقول أوسجود أن أهداف الدول لا يمكن أن تنحصر مطلقا داخل دائرة  
واحدة من هاتين للناثرتين وإنما تختلف بحسب الأحوال ، والمهم هو سيطرة  
اتجاه معين يجعلها أقرب إلى احدى الفئتين من الأخرى ( ١٨ )

وهناك التسميم الآخر لأرنولد ولفرز ، الذى يمثل في الواقع عدة تقسيمات  
وليس تقسيما واحدا ، فهو يقول ان تقسيم الأهداف القومية في السياسات  
الخارجية للدول يمكن أن يحدث في أى شكل من الأشكال الآتية : -

١ - الأهداف التي تخص الدولة بصفة أساسية أو ما يطلق عليه  
Possession Goals ، والأهداف التي تتعدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة أوسع  
نسبيا أو ما يسميه Milieu Goals ، فالأهداف الأولى تتحدد من واقع القيم  
التي تعتقها الدولة وما تعكسه هذه القيم على سلوكها خاصا بمحقوقها وقوتها  
وسيادتها واقليمها ، الخ ، أما الأهداف الثانية فهي تتبلور في اطار البيئة الدولية  
السائدة ، وهي ليست نابعة من قيم أو أوضاع واحدة باللات ، ومن أمثلتها  
الدعوة إلى حفظ السلام واحترام القانون الدولى ، وهكذا .

٢ - الأهداف القومية المباشرة Direct National Goals ، والأهداف  
القومية غير المباشرة Indirect National Goals ، فالأهداف القومية  
المباشرة هي التي تستفيد منها الدولة مباشرة وبصفة أساسية مثل : هدف الاستقلال  
السياسى ، أما الأهداف غير المباشرة فهي التي تتحقق نائلتها للأفراد بدرجة  
أكبر منها بالنسبة للدولة مثل الرفاهية والثراء الاقتصادى . وتبدو أهمية  
هذا التمييز بين الأهداف المباشرة وغير المباشرة عند تقرير الأولويات  
التي يجب أن تخصصها الدولة لكل منها .

٣ - الأهداف التي تقوم على التوسع Goals of National Self-Extension  
والأهداف التي تحاول الحفاظ على كيان الدولة

Goals of National Self-Preservation

والأهداف التي تقوم على انكار الذات Goals of National Self-Abnegation

فالتنوع الأول من الأهداف يحاول تغيير الوضع القائم Status Quo ، ومن ثم فإنه يركز على القوة كأداة لتحقيقه .

والنوع الثاني منها يحاول الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير وهو يركز بدرجات متفاوتة من الأهمية على القوة كأداة لتحقيقه . (١٩)

أما النوع الثالث فهو يركز على معانٍ مثالية مثل العدالة الإنسانية ، ورفاهية الجنس البشري ، ونشر القيم الحضارية ، وهو لا يعول على القوة كأداة لتحقيقه . ومن التقييمات الممتازة الأخرى ، التقييم الذي أورده الأستاذ فرنون فان دايك الذي قسم الدول بحسب أهدافها القومية إلى الفئات الآتية :- (٢٠)

(أ) دول القوة Power States ودول الرفاهية Welfare States  
فالتنوع الأول من الدول هو الذي يركز على القوة ويتخذها معياراً لسلوكه الخارجي ومن أمثله دول المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان) في الثلاثينات أما النوع الثاني فهو يركز على الهدف الخاص بتحقيق مستوى عالٍ من الرأى الاقتصادي والرفاهية المادية دون حاجة منه إلى مثل هذا التركيب الواضح على القوة واستخدامها بصورة عدائية في علاقاته الدولية .

(ب) الدول المتملكة Haves والدول المحرومة Have-nots فالدول المتملكة هي الأغنى نسبياً في إمكاناتها ومقدراتها المادية وهي تتمتع بمستويات معيشية عالية بعكس الدول المحرومة . ويفترض هنا التقييم أن سلوك الدول المتملكة يكون أقرب إلى الدفاع عن الأوضاع القائمة ، أما الدول المحرومة فإن سلوكها يكون أقرب إلى العدوان ومحاولة تغيير تلك الأوضاع .

غير أن هناك تحفظاً هاماً يورده فاندريك على تقسيمه هذا ، وهو أنه ليس

من الضروري دائما أن يكون سلوك الدول المحرومة عدوانيا وسلوك الدول  
المتسلطة دفاعيا .

فالصين رغم أنها كانت في الماضي دولة محرومة الا أنها لم تكن تتبع سياسات  
عدوانية بعكس ايطاليا الفاشية التي كانت أغنى منها ومع ذلك فان سلوكها كان  
قائما على العدوان والتوسع . كذلك فان دول الوسط التي دخلت الحرب العالمية  
الأولى ، ودول المحور التي دخلت الحرب الثانية ، لم تكن دولا محرومة بالمعنى  
الدقيق لهذا الوصف ، اذ كانت مستويات المعيشة فيها أعلى من دول أخرى كثيرة .

( ج ) دول الأمر القائم Status Quo Powers ، والدول التي تحاول  
التغيير Revisionist Powers ، فدول الأمر القائم هي التي تتبع سياسات  
دفاعية تستهدف الابقاء على الأوضاع القائمة دون تغيير وذلك افتراضا منها  
أن التغيير سيلحق بها أضرارا تفوق في مداها وتأثيرها تلك التي ترتب على  
استمرار الأوضاع على ما هي عليه .

اما الدول التي تحاول التغيير فان لديها في تصورهما ما تكسبه من وراء التغيير  
أكثر مما تحصل عليه من جراء استمرار الوضع القائم . وبعض تلك الدول قد  
تكون دولا استعمارية أى أن هدفها من التغيير هو التوسع والتسلط على مقدرات  
الدول الأخرى ، أكثر من كونها تسعى إلى التغيير لتزيل ظلما تعتقد أنه يقع  
عليها وعلى مصالحها نتيجة استمرار الوضع القائم .

### المبحث الثالث

المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية

#### للدول

يتضح من المناقشة السابقة انه اذا أمكننا التعرف على أهداف السياسة الخارجية  
للدولة، فانه يصبح من السهل تحديد نمط سلوكها الخارجي . ولكن يبقى بعد  
ذلك السؤال : ما الذى يدفع الدول إلى اختيار هذا الهدف أو ذاك ، أو بمعنى  
آخر لماذا نجد نوعا من الدول يحاول أن يغير العالم وفق فلسفته وأسلوبه ونمطه  
المتميز في الحياة ( كالدولة الشيوعية مثلا ) ، بينما نجد نوعا آخر من الدول التي

تفتح بأوضاعها ولا تحاول أن تفرضها على الآخرين ( دول مثل الهند أو سوسرا أو دول اسكتلندايا ) ؟ ثم لماذا نجد دولا تعتمد على أسلوب التهديد والاستغزاز بل وعلى الحرب المسلحة في علاقاتها بغيرها على حين نجد دولا أخرى تشد السلام وتحاول تجنب الحرب بأي ثمن ؟

اذن ما هي المعايير التي تقرر اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ؟ والاجابة على هذا التساؤل صعبة ، وكل ما يستطيع خبراء العلاقات الدولية أن يفعلوه هو التوصل إلى أحكام اجتهادية قد يعوزها الدليل القاطع . وعموما فان أهم المعايير التي تتحكم في تقرير تلك الأهداف لا تخرج عن الآتي :

#### ١ - الشخصية القومية للدولة (National Character)

ثم ادعاء يقول بأن الشخصية القومية هي أقوى المعايير التي تحدد أهداف الدولة من سياستها الخارجية ، ومن أمثلة ذلك كما يقال ان الطبيعة المادية للشعب الأمريكي تجعل الهدف الأول من السياسة الخارجية الأمريكية هو زيادة درجة الرفاهية المادية والاقتصادية لأمريكا ، كما يقال ان الطبيعة العسكرية للشعب الألماني تجعل ألمانيا تمجد هذا المعنى دائما في علاقاتها بالدول الأخرى ، كذلك فان أسلوب الحياة في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية والذي قام على النظام الصارم هو الذي جعل اليابان تحاول ايجاد هيكل لعلاقات القوى يكون لها فيه التفوق والسيطرة المطلقة ، وأيضا فان تحول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى من جانب إلى آخر كان يرجع إلى بعض الخصائص الكامنة في الشخصية الإيطالية نفسها وأهمها كما يقال ، التردد وعدم الاستقرار وفقدان الثقة بالنفس . (٢١)

والنظرية التي تقوم على اعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية تركز على افراضات رئيسية ثلاثة هي : -

- (أ) ان مواطني أي دولة تجمعهم خصائص سيكلوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكويننا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى .
- (ب) ان الشخصية القومية لا تتغير بسرعة وانما تؤدي خصائصها الأصيلة إلى التأثير في سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة .

(ج) وان هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية. (٢٢)

فأما بالنسبة للعامل الأول . فان علماء النفس والاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ، يؤكّدون على وجود ارتباط بين ثقافة الأمة التي هي من أهم مقومات وجودها وبين شخصيتها تلمّا كما هو الحال مع الأفراد .

ولكن في اعتقادنا أنه إذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للأفراد فانه يصبح صعبا بالنسبة للملايين من أفراد الدولة الواحدة ، لاسيما وأن هناك فئات من المجتمع تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية خارجية مما ينفي وجود تجانس نفسي تام بالشكل الذي تفترضه هذه النظرية . ولم يتوفر دليل علمي مقنع يثبت هذا الارتباط في حالة الدول ، أي الارتباط بين الشخصية القومية وسلوكها الدولي . وأما بالنسبة للعامل الثاني يقول بأن التغيير في شخصية الأمم يحدث بصورة بطيئة ، فهو أيضا موضع جدل واختلاف لأننا اذا سلمنا بهذا المنطق فمعنى ذلك أن أي تحول في اتجاهات نظام الحكم أو في ايدولوجية هذا النظام يكون سطحيًا وعارضا ولا يعول عليه وتبقى أهداف الأمة واحدة برغم هذا التحول . وهذا التصير غير مقبول بالمرّة ، فالتغيير مثلا في ايدولوجية روسيا القيصرية بعد الثورة البولشيفية أوجد تحولات جذرية بعيدة المدى في أهداف سياساتها الخارجية وأعطى لهذه الأهداف مضمونا جديدا . كذلك فقد يترتب على التغيير في نظام الحكم أن تغير الدولة من اتجاهات سياساتها الخارجية كلية ، وهناك غانا التي كان لها قبل الاطاحة بنظام كوامي نيكروما من الحكم في عام ١٩٦٦ ، اتجاهات يسارية واضحة في سياساتها الخارجية ، أما بعد اقصائه فقد تحولت غانا وجهة الغرب ونشأ عن ذلك تحوير مماثل في أولويات أهداف سياساتها الخارجية ، وهناك أيضا أثيوبيا قبل الاطاحة بنظام الامبراطور هيلاسيلاسي في عام ١٩٧٤ وبعده فمن الارتباط الكامل بالولايات المتحدة إلى الارتباط الكامل بالانحاد السوفيتي ، وفيتنام الجنوبية قبل وبعد تحولها إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، وليبيا قبل وبعد ثورتها في عام ١٩٦٩ ، وكوبا قبل وبعد ثورتها في عام ١٩٥٩ ، وشيلي أثناء حكم سلفادور اليندي وبعده الاطاحة به في عام ١٩٧٤ ، وغير ذلك من الأمثلة التي تبرهن على هذه الحقيقة بوضوح تام .

أضف إلى ذلك أن هناك تحولات اقتصادية وتكنولوجية على المستوى العالمي تؤثر بدورها في أنماط الثقافات القومية السائدة ، مما يؤدي إلى خلق المزيد من التآرب في اتجاهات الدول وسياساتها مهما اختلفت أصولها القومية والعرقية ، وذلك بعكس ما كان عليه الحال في الماضي حين كانت الدول تعيش بمعزل عن هذه التيارات والتحويلات .

وعلى ذلك لا نستطيع أن نقبل الادعاء السابق على اطلاقه ، أى أن شخصية الأمة بطيئة التغيير ، والا فكيف نفسر مثلا التحول في اتجاهات دولة مثل السويد التي كانت في وقت ما من أكبر القوى العدوانية في أوروبا وقد أصبحت اليوم في طليعة الدول التي تدعو إلى السلام ، وكيف أن الولايات المتحدة التي اعتنقت مبدأ العزلة عن العالم الخارجي لحوالى قرن ونصف أصبحت فجأة وبعد الحرب العالمية الثانية قوة عالمية لها ارتباطات تمتد إلى قارات العالم كلها ، وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية .

أما عن العامل الثالث الذى يقول ان لشخصية الأمة علاقة مباشرة بأهدافها القومية ، فان عليه هو الآخر تحفظات كثيرة . فهذا الارتباط قد يكون واردا بالنسبة للفرد ، أما بالنسبة للدول فان الأمر يختلف . والدليل على ذلك أنه وقبل أن تتحول رغبات المواطنين في الدولة إلى فعل أو سلوك جماعي ، فانها تمر عبر سلسلة من المراحل الوسيطة التي يشارك فيها العديد من الهيئات والمؤسسات ومراكز اتخاذ القرارات ، وهو ما قد يغير من تلك الرغبات بشكل كبير وفق ما يترأى للأجهزة المشولة عن رسم تلك السياسات ، فهذه الأجهزة قد ترى في الظروف الدولية السائدة ، أو في عدم كفاية الامكانيات المتاحة ، ما يجعلها تزن الأمور وتقيمها من زاوية تختلف كثيرا عن تلك الزاوية العامة .

من هنا كله يتضح كيف أن النظريات التي ترى في الشخصية القومية أحد المعايير الرئيسية التي تحدد اختيار الأهداف في السياسات الخارجية للدول، لا تستند إلى أساس قوى من مشاهدات الواقع . ومن هنا فاننا في سميننا نحو البحث عن تفسيرات مقنعة للعوامل التي تتحكم في تقرير الأهداف القومية للدول ، يجب ألا نحصر أنفسنا في دائرة الخصائص النفسية للأفراد الذين تتكون منهم تلك

الدول ، وإنما يتعين البحث عن عوامل أخرى تكون أقرب إلى الواقع من العامل السابق .

## ٢ - عامل الاحتياجات القومية :

في بعض الأحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة الترام واضعى السياسة الخارجية بالعمل على ارضاء احتياجات قومية معينة خاصة بدولهم ، وهذه الاحتياجات القومية قد تبرزها وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التي تنصرف إلى ظروف دولهم الخاصة ، والاستجابة لهذه الاحتياجات قد تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول الخارجية .

فما لا شك فيه ، أن حجم الدول وتمدادها السكاني والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية ، ومناخها ، وطبيعة التضاريس فيها ، لها كلها تأثيرات هامة على تطورها الاجتماعي والاقتصادي ، وفي تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية ، وفي تشكيل نظرتها لمناطق العالم المختلفة ، كما أن لهذه الظروف نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية . ( ٢٣ )

فالطبيعة الطبوغرافية للدولة قد تشجعها على غزو غيرها ، كما أنها قد توفر لها امكانيات طبيعية تعزز من مقلتها على الدفاع عن أمنها وحلودها . وبالإضافة فان الخصائص الاقتصادية للدولة والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية تحدد ما اذا كانت الدولة في حالة من الاكتفاء الذاتي النسبي أم أنها تابعة على غيرها من الدول في أوقات السلم والحرب . وكذلك فان التضاريس قد يكون لها تأثيرها على نوع الحرب التي تتحاض في مناطق معينة . ومن ناحية أخرى ، فان صغر حجم اقليم الدولة مع لارتفاع درجة الكثافة السكانية فيه ، قد يؤدي إلى صعوبة توفير احتياجات الدولة الضرورية من الغذاء ، ومن ثم يبرز التوسع في التبادل التجاري مع الخارج كهدف حيوي في سياسات الدولة ، ومن أمثلة ذلك بريطانيا واليابان .

ومن هنا يتضح أن الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح وأهدافا دائمة في سياساتها الخارجية وذلك بغض النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ، وبغض النظر عن يشغلون مراكز السلطة والتأثير في أجهزة وضع السياسة الخارجية في تلك الدول ، وان كان من الممكن أن تختلف الأساليب وتعدد الوسائل لدعم تلك الأهداف وتحقيقها بفاعلية أكبر . فمثلا نجد أنه في الثلاثينات من هذا القرن ، كانت سياسة اليابان تقوم على محاولة ارضاء احتياجاتها الاقتصادية ومجابهة مشكلات الضغط السكاني فيها عن طريق إيجاد ما سمي بمشروع المشاركة في الرفاهية لمنطقة شرقي آسيا الكبرى (Greater East-Asia Prosperity Shpere) ، وهو مشروع استعماري كان يستهدف تزويد اليابان بأحتياجاتها من السلع الخام بأسعار رخيصة ، واعطائها أسواقا أوسع ومجالا لتصدير الفائض من سكانها . وقد تغير هذا الاسلوب بعد الخمسينات وأصبح يقوم على ارضاء هذه الاحتياجات الاقتصادية عن طريق تطوير الطاقات الصناعية لليابان وتوسيع مبادلاتها التجارية مع الخارج بكل الوسائل الممكنة . ( ٢٤ )

### ٣ - الرأى العام

ثم يأتي دور الرأى العام كعامل آخر في تحديد الأهداف القومية . وقد استعمل جابريل الموندا اصطلاح «مزاج السياسة الخارجية Foreign Policy Mood» للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التى تبديها الفئات الواسعة من الرأى العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات . ( ٢٥ )

فمثلا كان المزاج السياسى الخارجى المسيطر في أمريكا طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، هو تحييد العزلة الدبلوماسية وعدم الاكتراث بما يجرى في القارة الأوروبية من صراعات سياسية . وفي الخمسينات من القرن العشرين كان الذى يسيطر على هذا المزاج الأمريكى الخارجى هو الخوف ونزعة الكراهية الموجهة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتى باللغات . وفي بريطانيا كان المزاج الخارجى العام المسيطر في الثلاثينات هو كراهية الحرب . وهذه الحالة النفسية كانت جزءا هاما من الأساس الذى قامت عليه سياسات المهادة وتقديم التنازلات لألمانيا النازية وابطالها الفاشية من جانب بريطانيا .

وهذه الاتجاهات رغم أنها لا تحدد أهداف السياسة الخارجية بشكل عملي ،  
إلا أنها وكما يقول البعض ، تعين حدودا للبدائل التي يفاضل بينها ويختار منها  
واضعو السياسة الخارجية (٢٦) وهم يضربون أمثلة للملك بقولهم أنه لا يمكن  
تصور أن تقدم حكومة السويد ، وهي دولة محايدة ، على عقد ميثاق عسكري  
أو الدخول في حلف من الأحلاف ، ما لم يكن قد سبق ذلك سيطرة الشعور على  
أقسام واسعة من الرأي العام السويدي بأن سياسة الحياد باتت أمرا مشكوكا في  
قيمه وحكمت أو أنها أصبحت تتصادم مع مقتضيات الأمن القومي وبشكل يعم  
التخل عنها . كذلك فإنه من المستبعد أن يأتي الرئيس الأمريكي ليعلن عن تخل  
بلاده عن كل ارتباطاتها الخارجية والراجع إلى سياسة العزلة والانغلاق ما لم  
يوجد أساس قوى لمثل هذا التحول من الشعور القومي العام (٢٧)

ومن ناحية أخرى ، فإن شعور الرأي العام المبني على الكراهية أو عدم  
الثقة في دولة معينة ، لا يمكن انتزاعه وتغييره بسهولة بمجرد أن الظروف الدولية  
في موقف معين قد تغيرت على النحو الذي يبرر اجراء تقارب مع الدول التي  
يسيطر ناحيتها مثل هذا الشعور . ومن أمثلة ذلك أنه في الفترة التي تلت قيام  
الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كان الرئيس الأمريكي روزفلت يتحاشى اعطاء  
تمهيدات أكثر مما يجب لدعم بريطانيا في حربيها ضد ألمانيا النازية وذلك لسيطرة  
الشعور بالعزلة على المزاج الأمريكي الخارجي من جانب ، وبسبب وجود  
مشاعر معادية لبريطانيا في أمريكا من جانب آخر (٢٨) وحين دخلت الولايات  
المتحدة الحرب ضد ألمانيا في ديسمبر ١٩٤١ بذلت مجهودات هائلة لاقتناع الرأي العام  
الأمريكي بقبول فكرة الدخول في تحالف مع الاتحاد السوفيتي ، وهي الدولة  
التي كان الأمريكيون يشعرون تجاهها بكراهية عنيفة منذ قيام الثورة البولشفية  
فيها في عام ١٩١٧ . كذلك ، فإن الحكومة الفرنسية اتخذت القرار الخاص  
بالانسحاب من الهند الصينية في عام ١٩٥٤ بسبب الشعور باليأس الذي سيطر  
على الفرنسيين حول مستقبل هذه الحرب الخاسرة ، هنا في حين أنه لم يكن  
من المتصور اطلاقا أن تقدم حكومة فرنسية في الفترة بين ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ على  
التخاذ قرار بالانسحاب من الجزائر ومنحها الاستقلال ، نظرا لما كانت ترمز  
إليه الجزائر بالنسبة للشعب الفرنسي من الناحيتين النفسية والأدبية ، وهكذا. (٢٩)

وأخيرا يمكن القول بأن الضغوط التي يمارسها الرأى العام في بعض مواقف السياسة الخارجية قد نجبر الحكومات على الاستجابة لها بشكل أو آخر . وان كان ذلك يختلف بالطبع في النظم الديمقراطية عنه في النظم الدكتاتورية ، وفي الأزمات والطوارئ القومية عنه في الظروف العادية .

#### ٤ - عامل القوة أو الامكانيات في تحديد الأهداف :

لا جدال في أن عامل القوة والامكانيات المتاحة لدى الدولة يقوم هو الآخر بدور هام في تقرير أهدافها القومية ، بل قد يكون أكثر هذه المعايير أهمية على الاطلاق . فالقوة المحدودة نسبيا للدولة قد تكون حافزا لخصومها الأقوياء على توسيع نطاق أهدافهم مادام أن هله لن تلقى مقاومة تحول دون تحقيقها ، هنا في حين أن هذه القوة المحدودة نفسها قد تكون رادعا ضد تصرفات الدول التي لا تملك قدرا مماثلا من امكانيات القوة ، وبذلك نجد أن التسلسل النسبي لعلاقات القوى الدولية يعين الممكن من غير الممكن عند تقرير الأهداف الخرجية .

ومن ناحية ثانية ، فإن الوقوف على طبيعة الأهداف الخارجية للدولة يساعد في تقرير ما إذا كانت قوة هذه الدولة في حالة نمو أو تدهور ، ومن ذلك مثلا أن أقوى الدول في العالم هي التي تحاول أن تمد نفوذها وأن تنقل أسلوبها في الحياة إلى غيرها من الدول . حدث هنا في القرن التاسع عشر على يد بريطانيا ، وها هو يحدث الآن في القرن العشرين على يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث أن لكل منهما استراتيجية عالمية طموحة تعبر عن مركزهما كقوى عملاقة في هله المرحلة من تطور العلاقات الدولية . وبالمقابل فانه عندما تنكمش أهداف الدولة وتصبح أكثر تواضعا عن ذى قبل ، فإن ذلك يستخدم كشاهد على تدهور قوتها ، تماما كما حدث مع بريطانيا بعد الحرب الثانية ، فاضمحلال امبراطوريتها جعلها تحصر الدور الذي تقوم به في السياسة الدولية ، في نطاق ضيق كما أصبحت تتهج سياسات أكثر تحفظا مما اعتادت عليه في الماضي (٣٠)

وهنا العامل نفسه ، أى وضع الدولة من تسلسل القوى العالمى ، وحجم قوتها النسبية مقارنة بقوة الدول الأخرى التي ترتبط بعلاقات معها ، هو الذى يحدد بدرجة أو أخرى، ما إذا كان هدف الدولة هو الابقاء على الوضع الدولى

التأتم أو تغييره ، وسنرجع إلى هذا الموضوع بالتفصيل عند تناولنا لظاهرة القوة القومية .

## ٥ - جماعات المصالح التي تؤثر وتأثر بالسياسة الخارجية .

يشمل كل مجتمع ، وبخاصة في الدول الديمقراطية ، على جماعات منظمة تأثر بعلاقات الدولة الخارجية ، وبالتالي فإنه يصبح من الطبيعي أن يكون مثل هذه الجماعات التي تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط ، أهداف ذات صبغة دولية ، ومن أمثلة هذه الجماعات شركات البترول الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، فهي حساسة جدا بحكم مصالحها واستثماراتها الضخمة لانجازات السياسة الأمريكية ازاء هذه المنطقة ، فأى سياسة معادية للدول المنتجة للبترول ، من المقروض ( نظريا على الأقل ) أن ترعج تلك الشركات لأن هذا العناء لا بد وأن ينعكس على مصالحها بالضرر ، ومن هنا تكون مصلحتها في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع هذه الدول .

ثم هناك المنظمات الصهيونية الأمريكية ، فهي حساسة جدا هي الأخرى ، لأى سياسة أمريكية في الشرق الأوسط لا تقوم على دعم وجود اسرائيل وأمنها القومي ، وهي تحاول أن تنجبل من الحماية الأمريكية لاسرائيل الرأما تاجسا لا يقبل التسوية أو التراجع عنه تحت أى ضغط من الضغوط ، ولا يهبها ما قد يكون في سياسة الحماية المكشوفة من أضرار بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، ذلك أن هذه الجماعات بحكم معتقداتها العنينة والسياسية وميولها العاطفية تكون أقرب إلى الاتصال بمصالح اسرائيل أكثر من انقطاعا بالمصالح الأمريكية نفسها . وهكذا تجد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نفسها واقعة في دوامة الضغوط المتعرضة التي تمارسها جماعات المصالح المختلفة ، ويتحدد اتجاه هذه السياسة بمقتلر القدرة التبية على الضغط التي تمارسها كل واحدة من تلك الجماعات عند وضعها وتشكيلها .

ولى جانب ذلك توجد أمثلة كثيرة يسوقها المجتمع الأمريكي على أهمية جماعات المصالح في تقرير أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية . فالجماعات الكاثوليكية يعينها كثيرا اتجاه الولايات المتحدة من دولة القاتيلكان ،

ورجال الأعمال الأمريكيين الذين يخشون منافسة المنتجين الخارجيين يحرصون كذلك على أن تؤمنهم حكومتهم ضد هذه المنافسة ، والصكرويون وأصحاب الصناعات العسكرية وما يرتبط بهم من مصالح ، تعنيهم سياسات الدفاع الأمريكية التي هي في نفس الوقت انعكاس لاجتهات السياسة الخارجية للدولة ، فكلما كان طابع هذه السياسة التوتري ، كان ذلك أقرب إلى دعم نفوذهم وخدمة مصالحهم . الخ (٣١)

والحقيقة ان ما يحدث في أمريكا ، يحدث في دول كثيرة حيث نجد باستمرار جماعات تمثل مراكز القوى البارزة التي تتحكم في تقرير الأهداف القومية ، بمعنى أنه من بين كل جماعات المصالح الموجودة ، تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبيا في الحسابات التي تجريها حكومات هذه الدول حول أوضاع السياسة الخارجية في المواقف الدولية المختلفة .

والذي لا شك فيه هو أن هذه المصالح المتنافرة تنحو إلى الالتئام في أوقات الطوارئ القومية والحروب . أما في الظروف العادية ، فإن اختلافات المصالح تكون حادة وواضحة وبصورة لا يمكن تجاهلها عند وضع سياسة خارجية معينة ، وذلك حتى تكون أهداف السياسة الخارجية أقرب إلى إرضاء هذه المصالح المتضاربة على قدر الامكان .

وباختصار فإن بوسعنا أن نقول ان جماعات المصالح ، أيا كانت طبيعتها ، تحاول أن تصيغ أهداف السياسة الخارجية بالطريقة التي تلائمها ، ثم هي تحاول في نفس الوقت أن تفتح الرأي العام ان ليس ثمة تعارض بين أهدافها وبين أهداف المجتمع ككل . (٣٢)

٦ - نمط الزعامة السياسية المسؤولة :

بالإضافة إلى العوامل التي تقدم ذكرها ، هناك عامل آخر يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة ، ونعني بذلك شخصية القادة السياسيين المسئولين عن تحديد هذه الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذي يتخدم مصالح الدولة

ومما يبرهن على صحة هذا التصور ، ان التغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة ، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على اختيار أهداف السياسة الخارجية مطلقا . ومن هذه الأمثلة : دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية ، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية ، ودور غاندى في زعامة الهند ، ودور تيتو في زعامة يوغسلافيا، ودور دييجول في زعامة الجمهورية الخامسة ، ودور فرانكو في زعامة أسبانيا ، ودور نكروما في زعامة غانا ، ودور سو كارتو في زعامة أندونيسيا ، ودور عبد الناصر في زعامة مصر، وهكنا ولكن ثمة تحفظ على ما سبق ، وهو أن هذه الزعامات لا تستمد ذلك النفوذ من فراغ ، ولكنها غالبا ما تكون تعبيراً عن نزعات ومؤثرات ومصالح وضغوط قومية معينة ، ويؤدى احتكارها شبه المطلق للسلطة السياسية إلى إبراز تلك الأمور بالشكل الذى تراه بعيدا عن أية ضغوط أو مطرعات ، فالأهداف القومية التى وضعها هتلر لسياسة ألمانيا الخارجية كانت تعبيراً عن شعور الفئات المتطرفة من الرأى العام الألماني التى أرادت التخلص من آثار تسويات الحرب الظلمة التى تضمنتها معاهدة الصلح في فرساي . كذلك فإن الأهداف التى وضعها ستالين لسياسة روسيا السوفيتية الخارجية حاولت أن تعزز دورها كقاعدة ارتكاز في تحقيق الثورة الاشتراكية العالمية ، والأهداف التى تبناها ودافع عنها دييجول كانت انعكاساً لفكرته عن طبيعة الدور الذى يمكن لفرنسا أن تقوم به في القارة الأوروبية ، وهكنا .

ومهما يكن من أمر ، فإن من المتفق عليه هو أنه عند تحديد النفوذ النسبي الذى يملسه هؤلاء الزعماء في تقرير الأهداف القومية ، فإن هذا التحديد يجب أن يبحث في نطاق المؤسسات السياسية القائمة في الدولة ، فهذا النفوذ ينحو لأن يزيد بشكل واضح في الدول غير الديمقراطية ، بينما يقل في الدول الديمقراطية وقد تكون هناك بعض استثناءات محدودة من هذه القاعدة العامة .

## ٧ - دور الأيديولوجية في تقرير الأهداف القومية :

يعتقد بعض المحللين - على النحو الذى يتناه تفصيلا فيما سبق - ان الأيديولوجية تلعب دورا هاما جليا في تقرير الأهداف القومية . لأن

الايديولوجية هي التي نهيء المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في اطاره المشولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها . وفي هذا الخصوص فان الايديولوجية قد تستخدم كأداة لتحقيق التجارب في اتجاهات الدول أحيانا أكثر مما تقوم به كعامل شقاق أو اختلاف ، وذلك بعكس القومية التي تقوم في جوهرها على تأكيد القواصل التي تقسم بين الدول . وانطلاقا من ذلك ، فان الايديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بأيديولوجيات مماثلة ، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما اذا تباعدت تلك الايديولوجيات في مضمونها وأهدافها . وباختصار ، فان الايديولوجيات تقوم هي الأخرى بلور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول وما يرتبط بذلك من أهداف . (٣٣)

#### ٨ - طبيعة الظروف الدولية السائدة

وأخيرا فهناك العامل المتعلق بطبيعة الظروف الدولية السائدة وما لذلك من أثر على تحديد الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ، ومن ذلك أنه اذا كانت طبيعة النظام الدولي القائم تعتمد على وجود تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فان ذلك قد يدفع واضعي السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض تلك المحالفات لحماية أمنهم القومي ، وذلك بغض النظر عما قد ينطوى عليه هذا من تعارض مع تفضيلاتهم السياسية الخاصة ، أو مع اتجاهات الرأي العام ، أو مع ما قد يمثله هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي اعتادت أي من تلك الدول أن تتبعها في علاقاتها الخارجية ومثال ذلك ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ترؤم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للككتلين السوفيتية والغربية ، حيث واجت محالفات الأمن الاقليمي وترتيبات الأمن الجماعي التي انضمت إليها دول مختلفة بدافع الرغبة في المحافظة على أمنها في مثل هذه الظروف الدولية الجديدة .

أما اذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية المتصارعة ، واذا ما كانت هناك دول غير منحازة كثيرة في هذا النظام ، فان ذلك يكون أدعى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى الكثير من الدول ، حيث

أن اختفاء التكتلات يعنى عدم وجود مصادر قائمة وخطيرة لتهديد الأمن القومى لتلك الدول ، وهذا التحرر من الخوف يجعلها حرة في تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها الخارجية بدرجة أكثر مرونة منه في ظل الوضع السابق . (٣٤)

ومن ناحية أخرى ، فإن الأهداف الخارجية قد تتحد كرد فعل لبعض التطورات والأحداث التي تقع في الخارج مثل بروز إحدى محالفات القوى الجديدة ، أو نشوب حرب أهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومية للدولة صاحبة تلك الأهداف ، أو حدوث انقلاب عسكري في دولة أخرى ، أو اندلاع حرب اقليمية أو دولية لها أساس مباشر بوضعها أو أمنها ، الخ . ومن الأمثلة العملية لذلك أن الاتحاد السوفيتي قام بتأسيس حلف وارسو بعد أن انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الأطنطلي ، وأن تقارب الباكستان مع الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي ، وبخاصة قبل حربها مع الهند في ديسمبر ١٩٧١ التي وقف فيها السوفيت إلى جانب الهند - رغم كون الباكستان طرف في عدد من الأحلاف ومواثيق الأمن الغربية - بدأ عندما أخذ الغرب يدعم الهند عسكريا واقتصاديا ليساندها في مواجهتها ضد الصين ، وهو ما أثار الباكستان لأنه كان يعزز من قوة علوتها التقليدية اللود وبخاصة في الصراع الذي كان يدور بينهما وقتها حول إقليم كشمير المتنازع عليه بين الدولتين ، ومن ذلك أيضا أن الولايات المتحدة تدخلت عسكريا في كيبوديا إلى جانب حكومتها الجديدة بعد عزل سيهانوك في عام ١٩٧٠ ، وهكذا .

#### المبحث الرابع

#### الكيفية التي تصاغ بها أهداف السياسة الخارجية

يبقى بعد هذا التحليل لطبيعة الأهداف القومية وأنواعها ، والمعايير الداخلة في تحديدها ، ان نذكر بعض الملاحظات المتعلقة بالكيفية التي تصاغ بها هذه الأهداف وتقدم إلى الدول الخارجية ، وهو أمر رغم أنه قد يبدو شكليا ومحدود الأهمية ، الا أنه في حقيقته ليس كذلك ، لأن الكيفية التي يصاغ بها الهدف ويروج له في الخارج قد يكون لها تأثير ضخم أحيانا على امكانية تحقيقه . وفي هذا الخصوص يمكننا أن نقول ان الكيفية التي تسلكها صياغة الأهداف تأخذ أبا من الشكلين الآتين : -

## أولاً - الأهداف المحددة والأهداف العامة :

والمقصود بالأهداف المحددة أن تكون أهدافاً واضحة من حيث الكيفية التي نصاغ بها، وهي لا تترك مجالاً للاجتهاد أو التخمين ، وذلك بعكس الأهداف العامة التي تشتمل على جانب من الغموض وغالباً ما تكون مطابقة وعرضة للتفسيرات المتضاربة .

وفي اعتقاد البعض أن الأهداف العامة أحياناً ما تكون لها بعض المبررات عن الأهداف المحددة، فالأهداف العامة تمجيب الاختلافات داخل الدولة أكثر مما تفعل الأهداف المحددة . كما أنها تترك خصوم الدولة وتجعلهم في حالة تخمين للنوايا التي تقصدها من وراء هذه الأهداف . وفضلاً عن هذا وذاك ، فإن الأهداف العامة كما يقولون ، نخدم أغراض التفاق في العلاقات الدولية . فالأهداف المحددة قد تكون أهدافاً قومية ضيقة ، كما قد تشتمل على استفزاز للدول الأخرى ، وصياغتها بهذه الطريقة المحددة قد تثير معارضة بل ومقاومة من جانب تلك الدول ، ومن هنا ، فإن الأهداف العامة قد تخدم بطريقة أفضل في كثير من مواقف السياسة الدولية . ( ٣٥ )

ومن أمثلة هذه الأهداف العامة : ادعاء بعض الدول الاستعمارية في تمهينها لحركات التحرر الوطني بأن هدفها من اجراءات القمع هو استعادة النظام والاستقرار في هذه المناطق المضطربة ، أو اشتراك دولة في تدبير مؤامرات ضد حكومة دولة معادية وتبرير ذلك بأنه مقاومة للفلين والابستيداد ، أو تعليل سياسات التزو والعسكري من جانب بعض الدول بأنها اجراء ضرورى لاتقاذ السلاه من الأخطار التي تنهدده . الخ .

ولكن الخطر الحائبي الأكبر الذي ينتج عن الاقراط في التعميم في أهداف السياسة الخارجية ، هو أنه قد يجعل الدولة تنسى الأهداف المحددة التي تضعها لسياساتها وأكثر الوسائل فعالية لتحقيقها ، فالدولة لا يمكن أن تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى دون أن يكون لها أهداف محددة من وراء هذه العلاقات والأت تصرفاتها بعكس النتائج التي تنشدها منها .

وخلصه القول ، ان الأهداف العامة تكون أمرا مرغوبا فيه اذا ما كان هناك اتصاف واضح في صفوف الرأى العام داخل الدولة ، أما اذا لم يكن هناك اتصاف ، فان التركيز على فكرة الأهداف المحددة يصبح الأمر المطلق والواقعي في قس الوقت . ( ٣٦ )

### ثانيا - الأهداف الملتصقة والأهداف الحقيقية :

هناك ملاحظة أولية فيما يتعلق بهذه التفتة بالذات ، وهى أن الأهداف القومية الملتصقة ليست هى باستمرار الأهداف التى تحاول الدول بلوغها ، فكثيرا ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضييل والتستر على النوايا الحقيقية التى تكمن وراء الأهداف القومية في سياسات ولهم الخارجية .

وترجع مسئولية التحقق من صدق تلك الادعاءات الملتصقة من علمه إلى أجهزة المخابرات التى يطلب منها التعرف على النوايا الحقيقية للدول الأخرى ، وما تحاول أن تصل إليه من وراء موقف دولى معين . وأى خطأ في التعرف على هذه الأهداف والنوايا قد يلحق بالدولة اضرارا قاتلة ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة تبرهن على نتائج سوء التقدير أو الخطأ في تقييم نوايا الدول الأخرى ، فألمانيا خسرت الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها استبعدت احتمال تدخل الولايات المتحدة ضدها فيما إذا استطاعت أن تهزم بريطانيا وفرنسا . وبالمثل فإن بريطانيا كادت تفقد الحرب العالمية الثانية لأنها لم تهتم أهداف هتلر على حقيقتها وتصورت أنها كانت محدودة ويمكن ارضاؤها ببعض التنازلات التى تقدم له ، وانبنى هذا الاستنتاج من جانب بريطانيا على ادعاءات هتلر وأقواله أكثر مما انبنى على سلوكه الدولى القطنى . وأيا كان الأمر ، فان هناك عدة أمور أخرى يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا ومنها : -

( أ ) أن هناك بعض الدول التى تحترف التضييل بخصوص أهدافها الملتصقة وأهدافها الحقيقية ، ومن هنا يجب أن يكون السلوك القطنى للدول مؤشرا لغيرها في عدم التعويل على ما تقوله ، وانما يجب أن تبنى توقعاتها وحساباتها على عكس هذه النوايا الظاهرة .

(ب) ان هناك بعض الدول التي تعلن عن أهداف القصد منها خدمة أغراض الاستهلاك المحلي وتضليل الرأي العام الداخلى ، بينما تكون الأهداف التي تعلن للرأى العام الخارجى شيء آخر مختلف. ومن هنا يجب المقارنة بين ما تقوله الدولة لمواطنيها وبين ما يعكسه سلوكها الخارجى وذلك من أجل تحديد خطة التعامل معها .

(ج) ان التضليل في الأهداف قد يحقق للدولة بعض الميزات ، وذلك لأنه يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية ، كما أنه قد يخدم في التستر على الأهداف التي لا تحظى بقبول وتأييد شعبي واسع . غير أن تلك الميزة يقابلها ضرر مماثل ، وهو أنه متى انكشف هذا التضليل كما يفصح عنه سلوك الدولة ، فإنه يمكن التشهير بها في الخارج والاساءة إليها وإلى مصالحها ، كما يمكن تأليب الرأى العام الداخلى عليها . ( ٣٧ )

## المراجع

- (١) راجع في ذلك :  
**Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., pp. 176-177.**  
**Charles Larche & Abdul Said, Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), p. 28.**  
**K.J. Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, (Prentice Hall, Inc., 1967), p. 131.**  
**Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., p. 176. (١)**  
**Ibid. (٢)**  
 : راجع (٣)  
**Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, (Knopf, New York, 1960), p. 5.**  
**A.F.K. Organaki, World Politics, op. cit., p. 56.**  
**Klaus Knorr, Military Power and Potential (D.C. Heath and Company, Lexington, Mass., 1970), p. 31.**  
**Vernon Van Dyke, op. cit., pp. 186-189, 199. (٥)**  
**Larche & Said, Concepts of International Politics, op. cit., pp. 30, 60**  
**Organaki, op. cit., p. 57 (٦)**  
**Ibid, p. 58 (٧)**  
**Vernon Van Dyke, op. cit., p. 184. (٨)**  
**Ibid, pp. 184-185. (٩)**  
**Martin Wight, Power Politics, (Royal Institute of International Affairs, London, 1946), pp. 39-40. راجع**  
**Vernon Van Dyke, op. cit., p. 185. (١٠)**  
**Larche & Said, op. cit., pp. 29-30. (١١)**  
**Schleicher, International Relations, op. cit., pp. 87-90 (١٢)**  
**Organaki, op. cit., p. 59 (١٣)**  
**W. W. Kaliski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., p. 491. (١٤)**  
**Organaki, op. cit., pp 80-81**  
**Van Dyke, op. cit., pp. 177-79 (١٥)**  
**Organaki, op. cit., pp. 61-63 راجع**

- Robert Osgood, *Stabilising the Military Environment*, in, "International Stability: Military, Economic and Political Dimensions", edited by Makhais and Others. (John Wiley and Sons, Inc., New York, 1964) p. 88. (17)
- Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1966), p. 145.
- Organski, *op. cit.*, p. 62 (17)
- Robert Osgood, *Ideals and Self-Interest, in America's Foreign Relations*. (The University of Chicago Press, Chicago, 1963), pp. 4-7. (18)
- Arnold Wolfers, *The Pole of Power and the Pole of Indifference*, in James Rosensau, *International Politics and Foreign Policy*, *op. cit.* (2nd edition, 1969), pp. 175-181. (19)
- Van Dyke, *op. cit.*, pp 191-194 (20)
- Organski, *op. cit.*, p. 79. (21)
- Ibid. (22)
- K. J. Holsti, *International Politics*, *op. cit.*, pp. 173-175. (23)
- Ibid. p. 175 (24)
- Ibid. p. 176 (25)
- Ibid. p. 178 (26)
- Ibid. pp. 178-179 (27)
- Ibid. p. 179 (28)
- Ibid. p. 179 (29)
- Organski, *op. cit.*, pp. 88-91. (30)
- Holsti, *op. cit.*, pp. 175-176. (31)
- Lerche & Seid, *op. cit.*, pp. 80-85 (32)
- Organski, *op. cit.*, pp. 83-87. (33)
- Leurence Radway, *Foreign Policy and National Defense*, (Scott, Foresman and Company, & Hants, 1969), pp. 126-129.
- Organski, *op. cit.*, p. 87. (34)
- Cold War: The Ideological Dimension*, in, Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, *op. cit.*, pp. 116-119. (35)
- K. J. Holsti, *International Politics*, *op. cit.*, p. 169 (36)
- Organski, *op. cit.*, pp. 72-73. (37)
- Ibid. p. 73 (38)
- Ibid. pp 73-76. (39)

## الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول - مراجع مختارة

1. Deutsch, Karl, *The Analysis of International Relations*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968), pp. 60 - 62.
2. Lerche, Charles, *Foreign Policy of the American People*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1967), pp. 20 - 27.
3. Makled, Imaïl Sabri, *The Behavioral Approach to the Study of International Politics*, (Unpublished M.A Thesis, University of Pittsburgh, US., 1962).
4. Olson, William & Fred Sondermann, *The Theory and Practice of International Relations*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1966), pp. 231-255
5. Organski, A.F.K., *World Politics*, op. cit., pp. 61-101 .
6. Radway, Laurence, *Foreign Policy and National Defense*, op. cit., pp. 126 - 131.
7. Said, Abdulla, *Theory of International Relations : The Crisis of Relevance*, op. cit., p. 134.
8. Scott, Andrew, *The Functioning of the International Political System*, op. cit., pp. 128 - 138